اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاع النفطي في العراق

The Foreign Direct Investment Importance for Iraqi Oil Sector

د.امجد صباح

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية

مركز دراسات الخليج العربي

جامعة البصرة

By: Economic Lecturer Amjad S. Al-Aassadi
The Chief of Economic Department
Center for Arab Gulf Studies
University of Basrah
Iraq

Abstract

The previously Iraqi wars and the economy embargo since 1991 to 2003 have a negative impact on Iraqi oil sector. Which is been used oldest , backward technology for different operations like product , refining , equipments, pipe lines, loading station and marketing. so he is cant reach to 3.7 m b/d the level product was in 1979 , today oil sector needing a huge capital , development technology , global experience, so the Iraqi governments was feebleness to providence that. This is will foreign direct investment FDI providence it to Iraqi oil sector, addition to that many advantages and distinction which will imported to Iraq economy like employment, marketing product, enter developing management. So this study aim to discus the importance of choice opens the doors for FDI in oil sector and how organizes that by laws and legislation to making a safe environment to investors and protect Iraqi oil sector from undesirable results .

ملخص

لقد كان للحروب السابقة التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل الامم المتحدة منذ 1991 الى عام 2003 , اثاراً سلبية كبيرة على القطاع النفطي العراقي , الذي اصبح يستخدم تكنولوجيا متقادمة ومتخلفة في عمليات الانتاج , التكرير , المعدات , خطوط الانابيب , محطات التحميل , والنقل والتسويق .لذا اصبح العراق عاجزاً عن الوصول الى مستوى الانتاج الذي وصل اليه عام 1979 وهو 3,5 مليون ب/ي . القطاع النفطي اليوم بحاجة الى رؤوس اموال كبيرة , تكنولوجيا متطورة وخبرة عالمية , ذلك ما سوف يوفره الاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى العديد من المنافع والامتيازات مثل تشغيل الايدي العاملة , تسويق المنتجات , ادخال الاساليب الادارية الحديثة . لذا تهدف الدراسة الى مناقشة خيار فتح القطاع النفطي العراقي امام الاستثمارات الاجنبية وكيفية تنظيم ذلك من خلال اصدار القوانين والتشريعات التي تعمل على توفير مناخ امن للاستثمارات وتحمي القطاع النفطي الوطني من الاثار غير المرغوب فيها للاستثمارات.

مقدمة :

من البديهي القول بان القطاع النفطي يعد الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي , اذ من خلال عائداته تُمول الميزانية العامة للدولة , ومن انتاجه يُغطى جزء من حاجة الاستهلاك الداخلي . وصلت ذروة الانتاج العراقي من النفط الخام عام 1979 الى 3.5 مليون ب/ي وهذا مستوى قياسي للانتاج لم يبلغه العراق لحد اليوم وهو عاجز عن الوصول اليه اذ ما بقيت اوضاع الصناعة النفطية على ما هي عليه الان.تضرر القطاع النفطي كثيراً بسبب العديد من العوامل التي اثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستوى انتاجه كما اثرت ايضاً على عمليات الانتاج الاخرى, اليوم يتعرض القطاع النفطي لتحديات كبيرة , لعل اولها يتمثل في عجزه عن تلبية الطلب الداخلي من الوقود اذ اصبح العراق مستوردا ًللمنتوجات النفطية والغازية من تركيا ودول الخليج العربي , اما ثانيها , وبعد مؤتمرات الدول المانحة في مدريدوالدوحة ومؤتمر (العهد الدولي للمانحين) في ابو ظبي لاعطاء العراق منح لاعادة الاعمار , فأن العراق لم يتسلم الا النزر اليسير لحد الان .وبناء على ذلك وقعت على كاهل القطاع النفطي مهمتين الاولى:اعادة بناء وتطوير الصناعة النفطية الوطنية , الثانية : اعادة بناء وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى الامر الذي يتطلب مليارات الدولارات ان تلك الحقائق تضع امامنا تساؤلات حول حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة في الانتاج العراقي من النفط الخام لزيادة حجم العائدات من هذا القطاع , وحول ضرورات الاستثمار الاجنبي المباشرForeign Direct Investment كخيار لتطوير تلك الصناعة , تلك الاسئلة وغيرها سيحاول الباحث الاجابة عنها في هذا البحث .

فرضية البحث :ان اتخاذ القرار بدخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع فرض قانون خاص للاستثمار في قطاع النفط والغاز الطبيعي , سيعمل على رفع معدل الانتاج النفطي وأدخال رأس المال والتكنولوجيا المتطورة للصناعة النفطية , وزيادة العائدات التي تمول عملية اعادة بناء العراق وتحقيق الرفاهية للاقتصاد العراقي .

هدف البحث : يهدف البحث لمناقشة خيار فتح القطاع النفطي امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI واثر تلك الاستثمارات في زيادة الانتاج النفطي ورفع العائدات النفطية للعراق ومناقشة الدراسات الواردة بهذا الخصوص وكيفية تجنب الاثار السلبية لتلك الاستثمارات من خلال قيام العراق بفرض قانون خاص للاستثمار في القطاع النفطي والغازي .

مشكلة البحث : ان مشكلة البحث الرئيسة هو حالة التناقض التي يعيشها صانعُ القرار السياسي , بين الابقاء على صناعة نفطية متخلفة تعاني من مشاكل عديدة بسبب السياسات السابقة والظروف التي مر بها العراق و بقاء الانتاج النفطي على مستواه الحالي الذي يسبب مشاكل اقتصادية عديدة , عجز في الموازنة العامة, عدم القدرة على اعادة الاعمار البلد , انخفاض مستوى الخدمات العامة , وبين الاثار

المترتبة على استقبال الاستثمارات الاجنبية التي ستعمل على رفع الانتاج العراقي الى مستويات قياسية من خلال ضخ الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع .

ومن اجل اثبات الفرضية وتحقيق الهدف قسم البحث الى الفقرات الاتية :

1- الاستثمار الاجنبي المباشر : مفهومه / انواعه / منافعه
2- الاستثمار الاجنبي المباشر : رصيد التدفقات الداخلة والخارجة
3- الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .
4- واقع الصناعة النفطية في العراق.
5- اهمية الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي.
6- خاتمة .

اولاً.الاستثمار الاجنبي المباشر: مفهومه / انواعه/ منافعه

أشارت منظمة التجارة العالمية في إطار تناولها لموضوعة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد إلام : home country) بامتلاك اصل في بلد آخر (البلد المستقبل : host country) مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل[1]. وعليه فان عملية إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر هي السمة الأساسية للتفريق بين هذا النوع والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية Foreign Portfolio Investment أو ما يطلق عليه بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

عادة ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر FDI استثماراً طويل الأجل يمتد لعدد من السنين في مشاريع انتاجية في بلدان العالم كافة . وتختلف تحديد نسبة الملكية من المشروع التي يقاس على أساسها كون المشروع استثماراً اجنبياً ام بعدمه , أن ذلك يرجع تبعاً لطبيعة القوانين والتشريعات التي تفرضها كل دولة على حدة ، فعلى سبيل المثال حددت اليابان والولايات المتحدة هذه النسبة ب 10% بينما في ألمانيا تم تحديدها ب 25%[2].لكن هذه النسبة تزداد كثيرا في حالة المشاريع المشتركة التي تصل فيها نسبة ملكية المشروع إلى 50%. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من المعاملات المالية التي تتم بين البلدان المتقدمة والنامية كونه لا يحُمل البلد المستقبل له أعباء المديونية ولعل هذا يشكل دافعاً رئيساً لتشجيع العديد من البلدان على إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لجذبه.ان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي من الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations كما تطلق عليها UNCTTAD لتوضح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها اكثرمن دولة بل هي شركات لها فروع في بلدان عديدة تعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة ألام.

لقد تغيرت كثيراً النظرة الى الاستثمار الاجنبي المباشر فلم يعد ينظر اليه على انه محاولة للسيطرة الثروات الطبيعية او استغلالها بصورة سيئة , بل ان الدول في الوقت الحاضر اصبحت تقدم الحوافز والتسهيلات وتسن القوانين المختلفة لجذبه , فالبلدان المستقبلة له , تأمل بأن يخلق الاستثمار العديد من

الوظائف , يأتي بالخبرات والتكنولوجيا التي سوف تعمل على تحريك المؤسسات المحلية ومن ثم تحفيز الاقتصاد الكلي[3].ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يجلب معه نمواً مؤثراً[4] impressive للاقتصادات كما هي الحال في الصين التي قامت بتنمية المناطق الساحلية. يمكن ان يؤدي FDI دورين اساسيين في اقتصادات البلدان النامية , الدور الاول : وهو دور مباشر يتمثل بانتاج سلعاً وخدمات تصديرية . اما الدور الثاني وهو غير مباشر يتمثل باحلال الواردات من السلع والخدمات , فضلاً عن تنمية البنية التحتية التي ستعمل على تشجيع المزيد من تدفقات FDI[5] .

يشير تقرير الاستثمار الأجنبي في العالم لعام 2005 , بأن مجموع الاصول لـ 100 شركة عبر الوطنية بلغ 3993 مليار دولار أي بنسبة 49% من اجمالي الاصول عام 2003, اما بالنسبة للمبيعات كانت 3003 مليار دولار وبنسبة 54.1 % من اجمالي المبيعات الكلية , هذه الشركاتُ تشغل 7242 مليون عامل وبنسبة 49.5 %من اجمالي المشتغلين في العالم لعام 2003 تلعب هذه الشركات دوراً في الانتاج العالمي بل وتسيطر عليه , اما الشركات العشر الاولى التي تحتل الصدارة في هذا الترتيب ترجع الى (الولايات المتحدة – فرنسا – المملكة المتحدة – اليابان – المانيا) , وتتنوع هذه الشركات بين شركات بترول مثل Exxon Mobil ,Shell وشركات اتصالات Voda fone وشركات للسيارات Motor vehicles , Ford , General motors, Toyota اما بالنسبة لاسيا شركة Hutchison-Whampoa من هونج كونج (الصين).

أما الأطراف الأخرى التي من الممكن ان تمارس الاستثمار الأجنبي المباشر فهم الأفراد : أشخاص طبيعيون ، مصادر حكومية ، المؤسسات المالية الاستثمار الأجنبي المباشر (قطاع عام أو خاص أو مختلط) ، فضلا عن الدور المتزايد لمؤسسة التمويل الدولية IFC .

وهنالك أشكال متعددة ومتباينة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويأتي تباينها بسبب مجموعة من الاعتبارات يتعلق قسم منها بالجهة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر ، والقسم الآخر بسياسات البلدان المستقبلة للاستثمار وطبيعة اقتصادها .ان المعيار الأساس لتقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بدرجة ملكية الأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة ، وعليه يضم الاستثمار الأجنبي المباشر الانواع التالية[6]:

1- تأسيس شركة جديدة في البلدان المستقبلة للاستثماروتكون مملوكة له بالكامل أو بالمشاركة المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المستقبل المشاريع المشتركة Venture Joint

2-شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل ، أو بحصة من أسهمه وسنداته .

3- تكوين شركات (منتسبة Affiliates أو تابعةSubsidiaries أو مساهمة Associate أو فرع Branch تابعة للشركات عبر الوطنية .

4- الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة .

أما النوع ألاخرمن الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بعنصر الملكية Non-Equity

يتضمن الأشكال الآتية :

التعاقد من الباطن , مشاريع تسليم المفتاح Turn key Projects ,عقود الإدارة , عقود تسليم المنتجات باليد , عقود تسليم السوق , عقود المشاركة في الإنتاج , حقوق الامتياز , عقود الترخيص وعقود التسويق . ويلاحظ تزايد أنشطة الشركات عبر الوطنية غير المرتبطة بعنصر الملكية ، بسبب تخوف العديد من حكومات البلدان النامية من مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بعنصر الملكية.

ثانياً. الاستثمار الاجنبي المباشر : رصيد التدفقات الداخلة والخارجة

ظلت البلدان المتقدمة تتمتع بصفة المساهم الاكبر في الاستثمارات الاجنبية المباشرة سواء على مستوى رصيد الداخل من تلك الاستثمارات او الخارج منها , أن ذلك يرجع إلى الفوائض المالية الضخمة والمتزايدة التي تتمتع بها تلك البلدان مما يجعلها تبحث دائماً عن أسواقٍ آمنة للاستثمار , فضلا عن امتلاكها للتكنولوجيا المتطورة ومعرفةٍ تامة بالأسواق العالمية .

ان حجم الاستثمارت العالمية قد انخفض خلال السنوات 2002 –2004 , كما يلاحظ ايضاً ان النسبة الاعظم من الاستثمارات قد اتجهت نحو البلدان النامية. من خلال بيانات الجدول (1) , يمكن ملاحظة الاتي :

اولاً :على مستوى رصيد الداخل من الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI يمكن ملاحظة الاتي :

1. انخفض حجم الاستثمارات العالمية خلال الفترة 2002–2004 وبمعدل نمو (–4%) أي من 716 مليار دولار عام 2002 الى 648 مليار دولار عام 2004 .لقد انعكس ذلك الانخفاض على حصة البلدان المتقدمة من تلك الاستثمارات , من 547 مليار دولار عام 2002 الى 380 مليار دولار عام 2004 وبمعدل نمو سالب (–11.3%) .اتجه القسم الاعظم من الاستثمارات الاجنبية خلال تلك الفترة الى القارة الاسيوية , التي نما فيها معدل الاستثمار بنسبة (16.7%) أي من 92 مليار دولار عام 2002 الى 147 مليار دولار عام 2004 لتكون نسبتها من حجم الاستثمارات العالمية 22%. الولايات المتحدة كان لها ايضاً نصيباً جيداً من حجم الاستثمارات , اذ زادت فيها الاستثمارات بمعدل (10%) أي من 71 مليار دولار عام 2002 الى 95 مليار دولار عام 2004 وبنسبة 14% من حجم الاستثمارات العالمية.ثم امريكا الجنوبية التي نمت فيها الاستثمارات بنسبة(9.6%) ثم افريقيا التي ازدادت فيها الاستثمارات بمعدل (14.3%).
2. بالنسبة للبلدان المتقدمة , كان الاتحاد الاوروبي هو صاحب الحصة الاكبر في استقبال تلك الاستثمارات , اذ بلغت 216 مليار دولار عام 2004 ولكن يلاحظ انها انخفضت الى النصف تقريباً قياساً بعام 2002 .اما بالنسبة الى اسيا , كانت منطقة شرق اسيا هي الاكثر جذباً للاستثمارات اذ زادت حجم الاستثمارات فيها من 67 مليار دولار عام 2002 الى 105 مليار دولار عام 2004 وبمعدل نمو بلغ (15.9%) .تأتي بعدها منطقة جنوب–شرق اسيا التي ارتفعت فيها الاستثمارات بمعدل (21%) من 14 مليار دولار عام 2002 الى 25 مليار دولار عام 2004 .ثم منطقة غرب اسيا التي ارتفعت فيها

الاستثمارات بمعدل (21%) أي من 5 مليار دولار الى 9 مليار دولار عام 2004 , واخيراً منطقة جنوب اسيا التي ارتفعت فيه الاستثمارات بمعدل (20%) من 4 مليار دولار الى 7 مليار دولار عام 2004 .

3. بالنسبة لبلدان الاتحاد الاوروبي , نجد ان المملكة المتحدة حظيت بالنصيب الاكبر من بين دول الاتحاد المستقبلة للاستثمارات , اذ بلغ حجم تلك الاستثمارات 78 مليارددولار عام 2004 وبنسة 20% من حجم الاستثمارات الداخلة.تليها اللوكسمبرغو باجمالي استثمارات بلغت 57 مليار دولار عام 2004 وبنسبة 14% من حجم الاستثمارات الداخلة الى الاتحاد.اما بالنسبة لاسيا احتلت الصين المرتبة الاولى في استقبال الاستثمارات الاجنبية برصيد 60 مليار دولار عام2004 تليها هونج كونج برصيد 34 مليار دولار ثم اليابان 7 مليار دولار عام 2004 . اما بالنسبة للبلدان العربية نجد ان المملكة العربية السعودية كانت من اكبر البلدان العربية استقبالاً برصيد 1.8 مليار دولار عام 2004 ثم سوريا 1.2 مليارددولارعام 2004 .

هنالك العديد من العوامل التي تفسر اتجاه الاستثمارات الاجنبية الى البلدان النامية , ان المنافسة القوية في البلدان المتقدمة تضغط على العديد من الشركات الاجنبية لتقودها باتجاه استكشاف طرق جديدة لتحسين قدراتها التنافسية .بعض من هذه الطرق تتم من خلال توسيع عملياتها في الاسواق الاسرع نمواً في الاقتصادات البارزة Emerging Economies لرفع المبيعات وبواسطة عقلنة نشاطات الانتاج مع نظرة لحصد reaping اقتصاديات الحجم وتخفيض تكاليف الانتاج.

ثانياً: اما بالنسبة لرصيد الخارج من الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI , بالنظر الى بيانات الجدول (1) , يتضح ان البلدان المتقدمة هي المصدر الاكبر لتلك الاستثمارات بنسبة 87% من حجم الاستثمارات العالمية الصادرة عام 2004 , تعتبر الولايات من ابرز البلدان المتقدمة تصديراً للاستثمارات اذ شكلت حجم الاستثمارت الصادرة 229 مليار دولار وبنسبة 35% تليها المملكة المتحدة 65 مليار دولار ثم اللوكسمبرغو 59 مليار دولار . اما بالنسبة لاسيا التي شكلت صادراتها نسبة 9.5 % من حجم الاستثمارت العالمية , تعتبر هونج كونج من اكبر بلدان القارة الاسيوية تصديراً للاستثمارات اذ بلغ حجمها 39 مليار دولار ثم اليابان 30 مليار دولار .

ثالثاً : الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق :

لم تشجع الحكومة العراقية التي تولت زمام الامور بعد عام 1968 , الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي , لاعتبارات تتعلق بقومية الاقتصاد العراقي.وطبقاً لتلك النظرة المتخلفة لم يستقبل الاقتصاد العراقي المستثمرون الاجانب ولم يقدم لهم التسهيلات اللازمة من جانب اخر نظر النظام السابق الى الاستثمارات الاجنبية على انها استنسزاف للموارد المحلية وتحويلاً للفائض الى خارج العراق[7]. خلال فترة السبعينات بعد تصحيح اسعار النفط , تحققت لدى العراق وفورات مالية ضخمة , تمكن بموجبها من رسم وتخطيط مشاريع التنمية الاقتصادية .اقام العراق المشاريع التنموية خلال فترة

السبعينات وفقاً لاسلوب (تسليم المفتاح) مثل مشاريع صناعة الالمنيوم ومشاريع للصلب والاسمنت ومشاريع لانتاج الاسمدة الازوتية . في بداية الثمانينات عند نشوب الحرب مع الجمهورية الاسلامية في ايران , برز الاثر الهام للحرب بنضوب تدريجي للاحتياطيات النقدية التي قدرت بقيمة 35 مليار دولار عام 1980 , تزايد على اثر ذلك الاعتماد على قروض المجهزين الاجانب , ثم لاحقاً على الديون الاجنبية طويلة الاجل , للتعاقد لاقامة بعض مشاريع التنمية الاقتصادية, أتبع العراق اسلوب اخر اذ كان يدفع بصورة مباشرة لاقامة مشاريع البنية التحتية دون الحاجة الى وجود الملاك الاجانب, معتمداً في ذلك على الواردات من صادراته من النفط الخام لتمويل التنمية . قدرت احدى الدراسات الانفاق العسكري فقط خلال الثمانينات بين 52–102 مليار دولار[8] ان ذلك الانفاق الضخم ادى الى ضغط كبيرعلى مشاريع التنمية الاقتصادية التي لم تكن لها الاولوية في حسابات النظام انذاك, رافق ذلك تراجع اسعار النفط منتصف الثمانينات الامر الذي ادى الى اختلالات هيكلية كبيرة جعلت منه دولة مَديّنة اذ تراوحت مديونيته بين 35–45 مليار دولار. حاول النظام السابق اجراء اصلاحات اقتصادية في شباط/ 1987 , اذ توجهت الحكومة انذاك نحو برامج طموحة ((للخصخصة)) من ابرز ملامح هذا البرنامج , بيع المزارع الحكومية وبعض مصانع القطاع العام , فضلاً عن توفير المنافسة للنشاط المصرفي , تحرير سوق العمل , تشجيع الاستثمارت الاجنبية , تقديم الحوافز الى القطاع الخاص , لكن الاجراءات الجديدة لم تكن لها اثاراً تصحيحية كبيرة على الاقتصاد العراقي وخصوصاً جذب الاستثمارات الاجنبية بسبب تغلب الاهداف السياسية والاعلامية على مثل هكذا برامج دون ان يكون الهدف الاصلاح الاقتصادي هو الغاية . ان عدم وجود الاستقرار السياسي الذي ادى الى عدم وجود استقراراقتصادي جعل العراق من الاقتصادات التي لا تشكل جاذبية للمستثمرين الاجانب.

بعد 7نيسان 2003 تأريخ احتلال العراق قام الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة في 19 ايلول 2003 باصدار القانون رقم (39) لسنة 2003 الخاص بالاستثمار الاجنبي في العراق .القانون بصورة عامة يهدف حسب المادة الثانية منه الى" تشجيع وحماية رفاهية ومصلحة العراق العامة عن طريق تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال حماية حقوق وملكية المستثمرين الاجانب في العراق" , كما منحت المادة الرابعة منه " الحق للمستثمر في اقامة استثمارات اجنبية في العراق وبشروط تفضيلية لاتقل عن تلك الممنوحة للمستثمر العراقي " فضلاً عن العديد من الفقرات التي تمنح للمستثمر الاجنبي حرية اقامة الاستثمارت في كافة انحاء العراق وحرية التحويل الخارجي لارصدة العملات الاجنبية والعراقية الناتجة من استثماراته والتي تشمل بطبيعة الحال الارباح و الاسهم والسندات ومردودات البيع وعوائد تصفية المشاريع وغيرها.الا ان ابرز ما جاء في قانون بريمر للاستثمار الاجنبي في العراق هو " استثناء قطاع المعادن " الذي يشمل قطاع النفط والثروات الطبيعية الاخرى من قانون الاستثمار الاجنبي بالاضافة الى قطاع الكهرباء. القانون اثار كثيراً من الجدل لسببين رئيسين: الاول انه اول قانون يصدر للاستثمار الاجنبي في العراق ويعطي المستثمرين الاجانب حق الملكية والبيع اضافة الى حقوق اخرى والثاني انه

صدر من جهة تمثل سلطات الاحتلال , ومن المؤكد انها سخرت القانون لخدمت مصالح شركاتها وبلدانها دون اهتمامها بمصلحة العراق او الاثار السلبية التي يمكن ان يتركها القانون على الاقتصاد العراقي.وبسبب حاجة العراق الى الاستثمارات الاجنبية (سنتطرق لاحقاً الى اسباب ذلك) , وكون القانون اعلاه لايلبي مصالح الشعب العراقي ولايقوم بحمايتها. قامت الحكومة العراقية باستصدار قانون جديد للاستثمار الاجنبي عام 2006 , القانون الجديدَ صدر وفقاً لاحكام البند اولاً من المادة (61) والبند ثالثاً من المادة(73)من الدستور العراقي. القانون هدف الى" تشجيع الاستثمارات ونقل التقنية الحديثة للاسهام في تنمية وتطوير العراق وتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها " بحسب المادة الاولى من الفصل الاول.القانون شكل هيئة خاصة بالاستثمار تسمى (هيئة الاستثمار) ولها رئيس بدرجة وزير , الهيئة تكون مسؤولة بصورة مباشرة عن الاستثمارت الاجنبية في العراق وتسيهل عملها والاشراف عليها وتبسيط الاجراءات اللازمة.منح المستثمرين الاجانب في العراق العديد من الامتيازات مثل معاملتهم اسوة بالمستثمرين المحليين وحرية تحويل راسمال واستئجار الاراضي وغيرها. الا ان القانون الجديد استثنى هو الاخر قطاع استخراج وانتاج النفط العراقي من احكام قانون الاستثمار الاجنبي الجديد , الامر الذي يعني ان قطاع الصناعة النفطية ما زال بحاجة شديدة الى قانون خاص للاستثمار في القطاع النفطي.

رابعاً: واقع الصناعة النفطية العراقية

يملك العراق ثاني اكبر احتياطي نفطي عالمي يقدر 115 مليار برميل وهذا المؤكد, اما الاحتياطي غير المؤكد الذي يرى بعض الخبراء من المحتمل اكتشافه في العراق في المناطق التي مازالت غير مستكشفة ،قد يزيد على 240 مليار برميل من النفط ، إن هذا الرقم قد تم حسابه على أساس نسبة استخراج تقدر 20-25% وهي نسبة متدنية جدا، فمنطقة الصحراء الغربية للعراق المحاذية للمملكة العربية السعودية والأردن ما زالت أرضاً بكر من كل تنقيب عن النفط فيها، وحسب تقديرات المعهد الفرنسي للنفط ، فإن الأحواض الرسوبية لهذا الشريط يمكن أن تحتوي لوحدها على 200 مليار برميل من النفط الخام[9]. ان بالإمكان مضاعفة هذا الرقم بسهولة تامة في حال اعتبار التكنولوجيات المتطورة التي سيتم بها استخراج هذه الكميات من النفط، مع العلم إن التطور في التكنولوجيات سوف لن يتوقف عند هذا الحد، فربما بعد خمسين سنة أخرى من الآن، سيكون هناك تكنولوجيا أكثر تطورا بكثير مما هو متوفر حاليا ، وهذا يعني زيادة تلقائية لحجم الاحتياطي الحالي من دون تحقيق اكتشافات جديدة.اما الاحتياطي من الغاز الطبيعي يصل الى 2802 مليار متر مكعب الذي هو ايضاً قابل للزيادة نتيجة الاكتشافات الجديدة من النفط.

الا ان واقع صناعة النفط مازال متخلف كثيراً عن التطورات العلمية والتكنولوجية التي جرت في العالم خلال العقود الماضية , ومازالت صناعة النفط تستخدم طرقاً انتاجية تعود الى سنوات الستينات والخمسينات من القرن الماضي , ويمكن ادراج الملاحظات الاتية عن واقع الصناعة النفطية العراقية :

1.ان منشأت التكرير تستخدم تكنولوجيا متقادمة فنياً وهي في حالة اندثار وتآكل , الامر الذي انعكس على طاقات التكرير الفعلية للمصافي النفطية . ويلاحظ من بيانات الجدول (2) ان اجمالي طاقات التكرير بلغت عام 2000 حوالي 675 الف ب/ي وبما يشكل ما نسبته 11% من انتاج اوابك , انخفض الانتاج الى 603 الف ب/ي عام 2004 وبما يشكل 9% من اجمالي انتاج اوابك وهذا مستوى متدني جداً لا يتناسب مع قدرات العراق النفطية الضخمة .

2.ان ميزانية الدولة العامة تعاني من استنزاف مواردها وعجز في الميزانية نتيجة الدعم الحكومي لاسعار المحروقات واستيراد البنزين والغاز من خارج البلد. اذ يباع النفط الخام الى المصافي الحكومية بسعر 300 دينار بما يعادل 0.20 دولار للبرميل الواحد , الامر الذي ادى الى ان تحقق المصافي وشركات توزيع المنتجات النفطية خسائر فادحة ناجمة عن الاسعار الواطئة جداً التي تباع بها المنتجات من قبل الحكومة.وبسبب ذلك فان الحكومة لاتتسلم اية ايرادات عن النفط الخام المجهز الى المصافي وقدرت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الايرادات الضائعة5,2 مليار دولار سنوياً[10], يضاف اليه المبلغ المخصص لاستيراد البنزين والبالغ2,4 مليار دولار نتيجة القصور في الطاقة الانتاجية للمصافي النفطية المحلية , وبناءً على ذلك فان المبلغ الاجمالي المقدر من جراء دعم الدولة للمحروقات يصل الى8 مليار دولار سنوياً,ان هذا المبلغ يشكل ما نسبته 40 % من اجمالي ايرادات الدولة من صادرات النفط الخام البالغة 20 مليار دولارعام2005.

3.نتيجة الضغط الشديد من قبل النظام السابق على الابار النفطية لزيادة الانتاج , فان معظم الابار النفطية الرئيسة تعاني من حالة استنزاف مخزوناتها .اذ يعتمد العراق في انتاجه النفطي بنسبة 65 % على حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي بمعدل انتاج يصل الى (1,3) مليون ب/ي , حقول غرب القرنة 225 الف ب/ي , الزبير 220 الف ب/ي اما الحقول الشمالية حقل كركوك الشمالي (720) الف ب/ي و باي حسن 100 الف ب/ي .

4.البطء الشديد في عمليات تطوير وصيانة الحقول النفطية , الامر الذي ادى الى اهلاك الكثير من الابار واجهادها , اذ بسبب تقنيات الاستخلاص الاولي في الحقول الجنوبية لغرض استخراج كميات اضافية من النفط الخام من الابار في الاماكن العميقة والبعيدة بواسطة حقن الماء داخل البئر , ادى ذلك الى ان تصاب الابار بشقوق طبيعية نتيجة القدم وتخلف طرق الصيانة الامر الذي ادى مع مرور الزمن الى زيادة نفاذية وتوقف انتاج ابار النفط في وقت مبكر[11] .

5. تخلف عمليات الانتاج في المنشات النفطية : الابار / منشات الحفر ومعداته / خطوط الانابيب / محطات التحميل , وعمليات ما بعد الانتاج : النقل / التسويق .ولعل واقع ميناء خور العمية الذي يعد الميناء الثاني لتصدير النفط الخام بعد ميناء البصرة, يعكس الواقع المزري الذي تعيشه الصناعة النفطية العراقية .

6.قلة الحقول المكتشفة اذ بلغ عدد الحقول المكتشفة 69 بئر عام 2000 في حين يفترض نسبة الى الاحتياطي النفطي الهائل ان يكون عدد الحقول المكتشفة على الاقل 2000 الف بئر .

7.بالرغم من أن العراق ينتج النفط منذ قرابة تسعة عقود إلا انه غير قادر على الشروع بتصدير منتجات نفطية يشكل تجاري ، كما لم ينجح في الأقل في استثمار النفط كمادة أساسية يمكن أن تستخرج منها الاف الوصفات التي تعد المادة الأولية لآلاف الصناعات. وفيما عدا المصافي المتقادمة التي تمتلكها الدولة التي تستخدمها الصناعة النفطية في العراق لإنتاج عدد محدود (كماً ونوعاً) من المنتجات التي تدخل في استخدامات المكائن والسيارات والمركبات كالزيوت والوقود والشحوم .. فان رقعة الصناعة النفطية بقيت في أضيق حدودها التي لا تتجاوز مثيلاتها في أفقر الدول في العالم وبضمنها تلك التي لا تمتلك النفط على الإطلاق.

8.اقتصار الاستثمار في الصناعات النفطية على المشاريع الحكومية الوطنية ،وغياب واضح لاستثمارات القطاع الخاص المحلي , او وجود نوع من الشراكة بين القطاعين العام او الخاص .

9.هدر كبير في الغاز المصاحب للنفط المستخرج والذي يمكن انشاء صناعات بحد ذاتها تعتمد عليه اذ يبلغ احتياطي من الغاز الطبيعي الى 2802 مليار متر مكعب .

10.يعاني القطاع النفطي من العديد من المشاكل الادارية والبطالة المقنعة وانخفاض مستوى الاداء والفساد الاداري, فضلاً عن افتقار إدارات الصناعة النفطية إلى التدريب الفني والتقني والإداري بشكل يعزز قدراته أو يرفده بقدرات ومهارات جديدة .

11-شيوع ظاهرة تهريب المنتجات النفطية , بشكل سافر ومعلن خصوصاً بعد سقوط النظام السابق في نيسان/2003 , اذ قدر تقرير صادر عن مكتب المفتش العام في وزارة النفط ان قيمة تجارة التهريب بلغت 800 مليون دولار عام 2005 . اذ يجري تهريب من 10-20 % من نسبة الواردات الحكومية من المشتقات النفطية [12].

خامساً:ضرورة الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي

يعتبر العراق من بين دول الشرق الاوسط الاكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة , اذ سيكون العراق مسرحاً لمنافسة الشركات متعددة الجنسية , وخصوصاً في القطاع النفطي اذا ما سمحت الحكومة العراقية بذلك , ان ذلك يرجع الى العديد من الاسباب :

1-استمرار ارتفاع اسعار النفط العالمية يجعل من النفط كسلعة اقتصادية تدر المتاجرة بها ارباحاً كبيرة, ايضاً قلة الحقول الجديدة التي يتم اكتشافها على المستوى العالمي قياسا بحقول العراق الضخمة التي لم تكتشف بعد .

2-الاحتياطي النفطي الضخم الذي قدر ب 110.6 مليار برميل عام 2002 حسب احصاءات اوابك , الذي يعد محفزاً لاقامة صناعات نفطية كبيرة.

3- تكاليف الانتاج المنخفضة او الاقل من بين دول العالم , اذ تتراوح كلفة انتاج البرميل الواحد في العراق بين 0.95 و 1.9 دولار مقارنة بكلفة الانتاج في بحر الشمال التي تصل الى 10 دولارات.

4- تعدد منافذ التصدير سواء من شمال العراق او عن طريق سوريا او عن طريق المنافذ الجنوبية التي هي بطبيعة الحال اكثر امناً من المناطق الوسطى والشمالية .

5- توافر الايدي العاملة الفنية والمؤهلة التي تعد من بين الافضل في الشرق الاوسط في المجال النفطي .

6- فضلاً عن استمرار الطلب العالمي المتزايد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة لعدم وجود بدائل ناجعة .

العراق كما يقول احد المستثمرين هو " ارض الثروات " [13] , فالاستثمار في قطاعات النفط والغاز هو اكثر اهمية للمستثمرين على حد قول احد الخبراء في مركز الطاقة والبترول في جامعة DUNDEE [14] .

ان الاستثمار الاجنبي المباشر ضروري للقطاع النفطي العراقي , للاسباب الاتية :

1-هنالك عدد من البحوث الهامة التي ركزت على دراسة تكاليف اعادة اعمار القطاع النفطي :

الدراسة الاولى : التي اعدها مستشار شؤون النفط والغاز والطاقة في دولة الامارات , اذ قدر ان اعادة بناء قطاع النفط والطاقة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية يحتاج الى ما يقارب 40 مليار دولار[15] , تلك الاستثمارات قادرة على جعل قطاع النفط العراقي يصل بالانتاج الى مستوى يقارب 10 ملايين ب /ي بحلول عام 2012 [16] .

الدراسة الثانية التي اعدتها جامعة اكسفورد التي اشارت الى ان العراق حتى يكون قادرا على الوصول بانتاجه الى مستوى 5 ملايين برميل يحتاج الى استثمار ما يقارب 25 مليار دولار خلال الفترة 2004-2010[17],الدراسة قسمت الانفاق على الوجه الاتي : 3% لغرض الاستكشافات(0.75) مليون دولار , 15% حقول جديدة وتنمية المخزون(3.75) مليون برميل , 17%تمول من قبل الحكومة العراقية(4.25)مليون برميل , 36%تمول من FDI (9) مليون برميل , 15%اصلاح الاضرار وزيادة الانتاج الى 3.5 مليون برميل(3.75) مليون برميل , 14%للتكرير, البيروكيمياويات والغاز الطبيعي(3.5) مليون برميل .

اما الدراسة الاخيرة التي صدرت عن قسم الطاقة في الولايات المتحدة US Dep. Energy's ادارة معلومات الطاقة .Energy Inf. Adm حول كلفة تطوير الحقول الجنوبية والشمالية والوسطى (انظر جدول 3), قدرت كلفة تطوير الحقول الجنوبية البالغ عددها 11 حقل ب 19.8 مليار دولار على اعتبار ان الاحتياطي المقدر في تلك الحقول بلغ 52 مليار دولار .اما بالنسبة للحقول الشمالية التي قدر احتياطيها من النفط الخام ب 290 مليون برميل قدرت تكلفة تطويرها مليار دولار والحقول الوسطى قدرت ب2.1 مليار دولار. ان العراق غير قادر على توفيرتلك الاموال في ظل عجز الميزانية العامة ,

وعليه فأن الاستثمار الاجنبي يؤدي دور كبير جداً في عملية تمويل اعادة بناء الصناعة النفطية , نظراً لحاجة تلك الصناعة الى رؤوس اموال ضخمة .

2-ان العراق غير قادر على اعادة بناء الصناعة النفطية اعتمادا على العائدات النفطية, اذ بلغت قيمة صادرات العراق السنوية من النفط الخام لعام 2005 حوالي 20 مليارددولار , ان هذا المبلغ ليس ذو اهمية تُذكر, نظراً لحاجة العراق لاستثمارات في قطاعات الكهرباء والماء والبنية التحتية والزراعة والصناعة والصحة والتعليم , وعليه فأن ما يتبقى للاستثمار في القطاع النفطي يكون ضئيلا جدا بل ان ميزانية الدولة لعام 2005 عانت من عجز بلغ 5 مليارات دولار[18], وعليه لابديل عن فتح الطريق امام الاستثمارات الاجنبية لتطوير هذا القطاع.

4-ان الاستثمار الاجنبي المباشر , سيعمل على ادخال التكنولوجيا المتطورة للصناعة النفطية التي تعاني من تخلف اساليب الانتاج وقدمها وعدم مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية التي جرت في العقود الماضية , الامر الذي سيؤدي الى زيادة ملحوظة في الطاقة الانتاجية الاجمالية للقطاع النفطي.

5-يعمل الاستثمار الاجنبي على توفير الخبرات العالمية في مجالات تدريب وتطوير الفنيين المحليين الامر الذي يرفع من مستوى مهاراتهم وقدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا النفطية المتطورة واكسابهم الخبرات الفنية والادارية في انشاء وادارة المشاريع النفطية , نظرا للخبرة والمعرفة الطويلة التي يتمتع بها المستثمر الاجنبي .

6- ان الاستثمار الاجنبي سيعمل على نقل القدرات التنظيمية والإدارية إلى المشروع الصناعي النفطي من خلال برامج التدريب والممارسة العملية للفنين والإداريين أي أن المستثمر الاجنبي , سيساهم في إدارة عملية الإنتاج والصيانة والخدمات الفنية والتسويق والمشتريات والإدارة المالية وشؤون تنظيم الإدارة والسلامة والأمن والتدريب.

7- يعاني العراق منذ سنوات الحرب مع ايران من بطالة سافرة , الا انها تطورت كثيراً خلال الازمات المتتالية الى ان وصلت اعلى مستوى لها بعد احتلال العراق, اذ قدرت وزراة التخطيط والتعاون الانمائي نسب البطالة بين الشباب 37% معظمهم من حملة الشهادات الجامعية , كما ان البطالة في المناطق الحضرية اعلى منها في المناطق الريفية اذ بلغت 30% قياساً ب25,4% .ايضاً اشارات الوزارة الى ان نسب البطالة بين النساء وصلت الى 30% بينما اشارت الدراسة التي اعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى ان نسب البطالة بين النساء وصلت الى 48%. لذا يأتي الاستثمار الاجنبي المباشر, ليخلق العديد من الوظائف والاعمال المباشرة وغيرالمباشرة , اذ قدرت احدى الدراسات[19] الى احتمال توافر مابين 100-150 الف وظيفة عمل في السنة الاولى التي يستقبل بها العراق الاستثمار الاجنبي وما بين 150-200 الف وظيفة في السنوات الخمس اللاحقة. وبغض النظر عن دقة هذه الارقام فأن الاستثمار الاجنبي سيعمل على توظيف الايدي العاملة المحلية وذلك لسببين اساسين الاول كونها تملك مهارات عالية ومؤهلة للعمل والثاني رخص اجور الايدي العاملة المحلية .

8- ان فوائد الاستثمار الاجنبي لن تقتصر على امكانية زيادة الانتاج العراقي من النفط بل ان الناتج المحلي الاجمالي GDP سيزداد وسينمو بمعدلات مرتفعة اذ اشارت الدراسة التي اعدتها جامعة اكسفورد ان زيادة ارباح العراق النفطية بمقدار دولار واحد سيؤدي الى زيادة في GDP بمقدار 2 دولار[20], اذ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق , يرتبط بصورة مباشرة بدالتين اساسيتين هما معدلات الانتاج النفطي واسعار النفط الخام في السوق الدولية.

9- ان صناعات البتروكيمياويات والتكريرالتي يطلق عليها(downstream) , ستكون ذات جاذبية كبيرة للمستثمرين الاجانب نظراً للارباح الكبيرة التي تحققها هذه الصناعات , اذ تحتاج هذه الصناعات الى راسمال ضخم وخبرة عالمية لايقدرالعراق على تنفيذها دون الاستعانة بالشركات العالمية .

10-من جهة اخرى تمتاز مشاريع البتروكيمياويات بطاقة انتاجية ضخمة تفيض عن حاجة السوق المحلي, لذا سوف يستفاد من المستثمر الاجنبي في تسويق المنتج في الاسواق الخارجية , بفضل الامكانات التي تملكها الشركات متعددة الجنسية للنفاذ الى اسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية .

11-تنمية البنية التحتية للحقول من ابار ومنشات عزل الغاز او الكبريت او الماء عن النفط والانابيب ومحطات الضخ والخزانات وغيرها.

12- في حالة زيادة الانتاج العراقي من النفط الخام ,فهو غير قادر على تسويق اكثر من الحصة المقررة له من قبل اوبك, وهنا يأتي دور المستثمر الاجنبي في تسويق المنتج الفائض خارج حصص اوبك.

13-ان الوقت اللازم لاجراء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتنفيذ المشاريع سوف يتسم بالانجاز في الوقت المحدد وبمدة اقصر, وذلك يرجع ألى ان المستثمر الاجنبي لايرغب في التعرض الى الخسائر الناجمة عن التأخير في تنفيذ المشروع ,اذ ان المستثمر الاجنبي سيوفر سهولة التنفيذ :ادارة واشراف وتمويل , وسيمدها باسباب النجاح مستقبلا:ادارة وتشغيل وتسويق[21].

الخاتمة:

ان الحكومة الحكومة العراقية المنتخبة التي تعتبر الممثل الشرعي للشعب العراقي , تتمتع بقوة تشريعية ودستورية , قادرة على ان تدرس موضوعة الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي بجدية اكثر واعمق . كما انها قادرة على وضع منظومة من القوانين الخاصة بقطاعي النفط والغاز الطبيعي , للحماية من مخاطر الاستثمار الاجنبي او محاولة تقليص الاثار السلبية الناجمة عن تلك الاستثمارات من جانب وتشجيع المستثمرون وتحفيزهم لتوجيه استثماراتهم باتجاه القطاع النفطي العراقي الذي ابدت العديد من الشركات الاجنبية بالاستثمار فيه, اذ يجب ان نتعلم كيف نوازن بين المنفعة والكلفة

ويمكن تنظيم عمل تلك الشركات من خلال الاتي :

1- اصدار قانون خاص بالاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز الطبيعي , يتضمن القانون مجموعة من التشريعات التي تعمل على حماية الثروة الوطنية من استغلال الشركات متعددة الجنسية وينظم القانون عمل تلك الشركات ويحدد بدقة المجالات المتاحة امام تلك الشركات للاستثمار فيها.

2- يعمل القانون الخاص على توفير الضمانات التشريعية والقانونية للمستثمرين الاجانب لحماية استثماراتهم من التاميم والمصادرة او الاستيلاء عليها .

3- يتضمن مجموعة من القوانين لحماية البيئة العراقية من التلوث , على اعتبار ان صناعة النفط تترك مخلفات ملوثة للبيئة .

4- يتضمن القانون الخاص حرية المستثمر الاجنبي في تحويل الارباح والاسهم وحصص الارباح وادخال راس المال وتحويله .

5- يتضمن قوانين للسلامة الصناعية والسلامة العامة.

6- يتضمن تشريع خاص بالضرائب التي على المستثمر الاجنبي ان يدفعها.

7- انشاء هيئة قضائية متخصصة للنظر في القضايا والمنازعات التي قد تحدث بين الحكومة العراقية والمستثمرون الاجانب .

8- تحديد مستوى التكنولوجيا الداخلة في الاستثمار التي يجب ان تكون متطورة وضمان اجراء تحديثات عليها في المستقبل .

ان طبيعة العلاقة بين القطاع النفطي والشركات متعددة الجنسية , هي علاقة منفعة متبادلة , المستثمر الاجنبي بحاجة الى توظيف امواله في استثمارات مربحة ذات عائد اقتصادي مجزي , القطاع النفطي العراقي بحاجة الى اموال ضخمة لاعادة تأهيله, تكنولوجيا حديثة , خبرة عالمية .

القانون العراقي سيكون هو الحكم الفصل الذي سينظم طبيعة تلك العلاقة ويحكمها, يمكن ان نستفيد بشكل كبير من التجارب العالمية في التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر.الا ان هنالك عقبتين رئيسيتين امام دخول الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق , في حالة تم اصدار قانون ينظم تلك الاستثمارت .

الاولى :مشكلة الفساد الاداري المستشري في كل دوائرالدولة اذ تتم عملية طلب الرشوة bribes بشكل علني وسافر من المستثمرين المحليين والاجانب لعمل تصاريح او اذونات العمل , ومشكلة البيروقراطية الادارية المقيتة .

الثانية:مشكلة الوضع الامني غير المستقر اذ تمت تصفية اكثر من 400 متعاقد اجنبي منذ نيسان 2003 , اذ ان غياب سلطة الدولة على كثير من مناطق العراق جعلت منه مكاناً خطراً للأستثمار.

اذاً الحكومة العراقية عليها ان تهيء مناخ امن للاستثمارات يعمل على تعزيز ثقة المستثمر بالبلد ويحفزه لتوجيه استثمارته , المستثمرون الاجانب يبحثون عن بيئة امنة لاستثماراتهم وعن قوانين ملتزم بها تضمن حقوقهم وتحويل ارباحهم وعدم مصادرة استثماراتهم من قبل الدولة , الحكومة العراقية عليها ان

تواجه مشكلة الارهاب بحزم اذ ما جعلت خيار الاستثمار الاجنبي هو طريقها لاعادة بناء الصناعة النفطية.

جدول رقم (1)

رصيد تدفقات FDI الداخلة والخارجة حسب الاقاليم والدول

للسنوات 2002-2004 **(مليون دولار)**

الاقلـــــيم / الدولة	رصيد الداخل من FDI						رصيد الخارج FDI					
	2002	%	2003	%	2004	%	2002	%	2003	%	2004	%
العالم	716 128		599 632		648 146		652 181		923 616		257 730	
البلدان المتقدمة	547 778	76.4	157 442	69.8	380 022	58.6	599 895	91.9	323 577	93.5	360 637	87.2
الاتحاد الاوروبي	420 433	76.7	678 338	76.5	216 440	56.9	384 549	64.1	400 372	64.5	830 279	43.9
اللوكسمبرغو	117 218	21.3	91 055	26.8	57 000	14.9	126 098	21.0	044 101	17.5	59 008	9.2
المملكة المتحدة	24 029	4.3	20 298	4.5	78 399	20.6	50 300	8.3	66 457	11.5	65 391	10.2
الولايات المتحدة	71 331	9.9	56 834	12.8	95 859	14.7	134 946	22.4	406 119	20.6	294 229	35.9
افريقيا	12 994	1.8	18 005	2.8	18 090	2.7	427	0.06	1 215	0.19	2 824	0.3
امريكا الجنوبية	28 463	3.9	24 357	3.8	37 872	5.8	4 099	0.6	5 246	0.85	10 587	1.4
اسيا	92 009	12.8	278 101	16	147 545	22.7	35 994	5.5	17 231	2.7	69 422	9.5
غرب اسيا	5 691	6.1	6 522	6.4	9 840	6.6	910	2.5	945 -3	22.8	-6	0.008
السعودية	453	7.9	778	11.9	1 867	18.9	143	15.7	83	2.1	73	
سوريا	1 030	18	1 084	16.6	1 206	12.2	..	..	..	..	..	
تركيا	1 063	18.6	1 753	26.8	2 733	27.7	175	19.2	499	1.2	859	
شرق اسيا	67 282	73.1	72 060	71.1	105 037	71.1	27 555	76.5	14 442	83.8	53 521	77.0
الصين	52 743	78.3	53 505	74.2	60 630	57.7	2 518	9.1	152-	1.0	1 805	3.3
هونج كونج	9 682	14.3	13 624	18.9	34 035	32.4	17 463	63.3	5 492	38.0	39 753	74.2
اليابان	9 239		6 324		7 816		32 281	5.3	28 800	4.9	30 951	4.8
كوريا	2 975	4.4	3 785	5.25	7 687	7.3	2 617	9.4	3 426	23.7	4 792	8.9
جنوب اسيا	4 528	4.9	5 331	5.26	7 005	4.7	1 149	3.1	962	5.5	2 288	3.2
جنوب شرق اسيا	14 507	15.7	17 364	17.1	25 662	17.3	6 379	17.7	5 781	33.5	13 620	19.6

Source: UNCTAD, World Investment Report; Transnational Corporations and the internationalization of R&D, Geneva, New York, 2005, table B.1, p.303.

جدول رقم (2)
مؤشرات عن القطاع النفطي في العراق
للسنوات 2000- 2005

المؤشر	السنوات				
	2000	2001	2002	2003	2004
1.احتياطي النفط الخام/مليار برميل	110.9	110.3	110.6	115.0	115.0
2.انتاج النفط الخام/ الف ب/ي	2608	2586	2227	2802	2070
3.صادرات النفط الخام / الف ب/ي	2004	1776	1343	388.6	1.450
4.طافات مصافي التكرير القائمة/ الف ب/ي	675	675	687	687	603
5.احتياطي الغاز الطبيعي/ مليار متر مكعب	2716	2802	2802	2802	3.170
6.الحفارت العاملة / حفارة	4	9	17	....	....
7.ناقلات النفط الخام/ناقلة	8	3	3	9	1
8.الابار الاستكشافية والتطويرية المحفورة / بئر	19	38	69	....	....

Sources:
1.www.opec.org
2.www.oapec.org

جدول رقم (3)

كلفة تطويرحقول النفط في العراق

الحقول	عدد الحقول	الاحتياطي (مليار برميل)	اعلى مستوى للانتاج (الف برميل يومياً)	كلفة التطوير (مليار دولار)
الحقول الجنوبية	11	52.3	3 030	19.8
الحقول الشمالية	11	..	290	1
الوسطى	2	11.2	300	2.1
المجموع الكلي	24	63.5	3 620	22.9

Source: CRUDE DESIGNS: The rip-off of Iraq's oil wealth, Table 3.1 P.39. obtained from [www.globalpolicy.org].

الهوامش :

1. د. صلاح عبد الحسن , ((للاستثمارات الأجنبية المسوغات والأخطار)) بيت الحكمة , بغداد , أب/1998, ص 8.

2–د.هناء عبد القادر ((الاستثمارات الأجنبية المسوغات والأخطار)) بيت الحكمة , بغداد , أب/ 1998, ص 35.

3- [www.economist.com/research/economics/alphabetic].

4- Foreign Direct Investment .Obtained from [www.globalpolicy.org].

5- Implications of FDI. Obtained from [www.globalpolicy.org].

6- د. هناء عبد القادر الداغستاني ,((الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين أنموذجا)) بيت الحكمة , بغداد , 2002, ص 16.

7-د.هناء عبد القادر السامرائي , ((ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق)) ,رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي , مركز العراق للدراسات , بغداد ,2006 , ص 89 .

8- Jonathen E.sanford , (Iraq Economy : Past,Present,Future), New York , Jun / 2003 , pp.14-15.

9. حيدر وسام, النفط نعمة ام نقمة. www.razgar.com

10. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, ((الملخص المعد لادارة الحوار الاقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية (NDS) في المنطقة الجنوبية من العراق, يناير / 2006, ص 22.

11.د.عبد الجبار الحلفي, ((تصورات لتطوير حقول نفط الجنوب)), ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي الثاني الذي تقيمه نقابة النفط في شركة نفط الجنوب, البصرة, 2006, ص 4.

12- www.iraqdirectory.com

13- War and corruption in habit foreign Investment in Iraq. Obtained From [www.voannews.com].

14- News&Trends; Iraqi new investment low opens most economy to Foreign investments. : vol.8, issue 20, Oct /17 / 2003.obtained From [www.gasandoil.com].

15–www.alitthad.ae

16-www.iraqipapers.com

17- OGI, Study Urges Early Iraqi Welcome of Foreign Investment, Houston, oct. 2004.p.1.

18.انظر الملخص المعد لادارة الحوار الاقليمي حول ستراتيجية التنمية الوطنية (NDS) في المنطقة الجنوبية من العراق. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .يناير 2006 , جدول رقم 3 , ص 14 .

19- OGI, Ibid.p.2.

20-Ibid, p.3

21–د.محمد رشيد المعراج (الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية في المنطقة العربية)مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد / 101 ، 2002 ، ص 21 .